الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من طرف: محمدي دنيا ورحوي ملاك

بعنوان

أثر الضرائب على النشاط الاقتصادي في الجزائر

نوقشت بتاريخ ..... /...../..... امام لجنة المناقشة المكونة من:

السيد مناد علي	**جامعة تلمسان**	**رئيسا**
السيد زغودي احمد	**جامعة تلمسان**	**مشرفا**
السيد بن معمر عبد الباسط	**جامعة تلمسان**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2023–2024.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالى «آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان الى كل من كان معنا في هذه الرحلة

رحلة العلم التي دامت لسنوات

ونخص بالذكر الأستاذ زغودي أحمد ونقدم له جزيل الشكر

كأستاذ مشرف أولا، وكرئيس قسم ثانيا، وكأستاذ محاضر ثالثا

كونه لم يبخل علينا في حالاته الثلاث بإعطاء التوجيهات والنصائح القيمة التي كانت عونا لنا طوال مسارنا الجامعي.

كما نشكر كل أعضاء إدارة قسم العلوم الاقتصادية.

وكل من الأساتذة بن معمر عبد الباسط وعبد الهادي بن غالم والأستاذ مناد علي لتقديمهم الدعم طوال مشوارنا

ونتشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم ومناقشة هذا العمل.

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت لسنوات كثيرة

حملت في طياتها الكثير من المشقة والتعب من جهة

والمتعة في التعلم والاكتشاف من جهة أخرى،

ها انا اليوم وبفضل الله تعالى أقف على عتبة تخرجي ارفع قبعتي بكل فخر.

اهدي هذا النجاح لوالدي أولا، وما هذا النجاح الا نجاحهم وما انا الا وسيلة

كما اهدي هذا النجاح الى نفسي،

إلى إخوتي عبد الحميد ومحمد واخواتي فاطمة ومريم أدامهم الله لي،

كما أهدي هذا النجاح الى عائلة معمر وعائلة محمدي كوني اول خريجة للعائلتين.

إلى زملائي ورفقاء دربي،

الى كل من ذكره قلبي ولم يذكره قلمي

الطالبة: محمدي دنيا

اهداء

الحمد والشكر لله تعالى لأنه سبب توفيقي وسدادي. مهما كتبت ومهما عبرت لن أجد عبارات تصف فرحتي بوصولي لهاذه المرحلة بعد سنين من التعب والجد والمثابرة هانحن الان على مشارف نهاية مساري الدراسي وها قد طوينا صفحة من صفحات الحياة لم تكن سهلة لكني فعلتها.

الى من احمل اسمه وبكل فخر أقول إني بنته البكر الى من اسندني لأرتقي اعلى سلالم النجاح الى من حصد الاشواك من طريقي وافرشها بالزهور والريحان الى ابي الذي لا طالما عاهدته بنجاحي اليك يا حبيبي اليك يا قدوتي ونخوتي واعتزازي اليك يا ابي.

الى نور قلبي ومؤنسة وحدتي اليكي يا حبيبتي وروح قلبي اليك يا قرة عيني اليك يامن كنت سندي واتكائي اليك يامن شاركتني أضعف لحظاتي اليك يا روح الروح اليك اهدي نجاحي لذي لا طالما تمنيته ها انا ذا على مشارف تحقيق عهدي ووعدي اهديك كل قطرة من هاذ التعب يا غاليتي اليك يا امي.

ولا أنسي جوهرتاي اخي واختي اهديكم نجاحي واتقاسم معكم فرحتي التي لا تكتمل الا بوجودكم.

ختاما الى كل من ساندني ولو بكلمة او حت ابتسامة وأيضا اهدي تخرجي لأصدقائي ورفقاء دربي وال اساتذتي الافاضل من بداية مسيرتي ال نهايتها اهديكم هذا النجاح أقول لكم شكرا على ما قدمتموه شكرا لكم ياصانعي الأجيال

– رحوي ملاك –

الملخص:

تناولت الدراسة اثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية : اختبار إستقرارية المتغيرات بالاستعانة باختبار ديكي-فولر GLS، اختبار فترات الابطاء المثلى، استخدام نموذج ARDL الذي يعتمد على اختبار التكامل F-Bounds test , وبعد تحليل النتائج استخلصنا انه لا يوجد علاقة في كل من المدى القصير والمدى الطويل بين الضرائب والنمو الاقتصادي, بينما فيما يخص المتغيرات الأخرى المدرة في النموذج توصلنا الى علاقة موجبة بالنسبة لراس المال في المدى القصير بينما علاقة موجبة للعمل في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الضرائب، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

This study examines the impact of taxes on economic growth in Algeria during the period from 1999 to 2022. To achieve the study's objectives, the following tests were employed: the stationarity of variables was tested using the Dickey-Fuller GLS test, optimal lag periods were determined, and the ARDL model, which relies on the

F-Bounds test for cointegration, was utilized. After analyzing the results, we concluded that there is no relationship between taxes and economic growth in both the short and long run. However, regarding other(variables included in the model, a positive relationship was found

for capital in the short run, while a positive relationship for labor was identified in the long run.

Keywords: Taxes, Economic Growth, ARDL Model

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر	
اهداء	
ملخص	
مقدمة عامة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	05
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: مفهوم السياسة الضريبية	07
المطلب الأول: تعريف الضريبة	07
المطلب الثاني: خصائص وأنواع الضرائب	07
المطلب الثالث: مؤشرات ومقومات السياسة الضريبية	10
المطلب الرابع: اهداف ودور السياسة الضريبية	12
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وكيفية قياسه	15
المطلب الثالث: نظريات ومصادر النمو الاقتصادي	18
المطلب الرابع: عناصر وأهمية النمو الاقتصادي	31

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: اثر الضريبة على الاستهلاك الادخار والانتاج	32
المطلب الثاني: اثر الضرائب على المستوى العام للأسعار	34
المطلب الثالث: اثر الضرائب على الاستثمار	35
المطلب الرابع: اثر الضريبة على استقرار الاقتصاد	36
خاتمة	37
الفصل الثاني: الادبيات التطبيقية	38
تمهيد الفصل	39
المبحث الأول: الدراسات السابقة الخاصة بالجزائر	40
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية	44
المبحث الثالث: ملخص لدراسات السابقة	51
خاتمة	57
الفصل الثالث: الاطار التطبيقي	58
تمهيد	59
المبحث الأول: تشخيص الضرائب في الجزائر	60
المطلب الأول: تعريف القانون الضريبي وبيان مصادره	60
المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي	61
المطلب الثالث: تقسيمات الضرائب في النظام الضريبي الجزائري	63
المبحث الثاني: الاطار النظري للنموذج المدروس	65

المطلب الأول: أدوات ووسائل دراسة النموذج	65
المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية	66
المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة	71
المبحث الثالث: تقدير النموذج ومناقشته	71
المطلب الأول: صياغة معادلة النموذج	71
المطلب الثاني: اختبار النموذج	77
المطلب الثالث: مناقشة النتائج	80
خاتمة	81
الخاتمة العامة	82
قائمة المراجع	84

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	صفحة
1	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	70
2	نتائج اختبار التكامل F Bounds test	71
3	نتائج اختبار معنوية حد الخطأ	72
4	مخرجات معادلة المدى القصير من خلال نموذج ARDL	73
5	مخرجات معادلة المدى القصير من خلال نموذج ARDL	75
6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ	76
7	نتائج اختبار ثبات التباين ARCH	77
8	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	77
9	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج	78

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول يلخص الدراسات السابقة	52
2	جدول الإستقرارية	66

المقدمة

المقدمة العامة:

في الوقت الراهن وفي ظل التغيرات الحالية يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى لها كل اقتصاد، سواء كان هذا الاقتصاد ينتمي لدولة نامية او متقدمة يعتبر نفس الاهتمام، وهذا لأنه لا يمكن تحقيق التنمية والرقي الاقتصادي بدون معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من مشاكل النمو الاقتصادي، حيث يكون في بعض السنوات موجب وفي بعضها الاخر سالب، إضافة الى المشاكل الأخرى. وتسعى الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين أدائه.

ومن جهة أخرى أصبحت السياسة الضريبية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية عقبة ازمة الكساد العظيم سنة 1929, حيث أصبحت الضرائب تعتبر متغيرا اقتصاديا هاما تستعمله معظم الدول وهذا لما تحققه من عوائد مالية مهمة تمكنها من دفع عجلة التنمية. كما ان الضريبة لا تستخدم فقط لتحقيق عوائد مالية، بل تعتبر من الادوات التي تمكن الدولة من التدخل في النشاط الانتاجي والاقتصادي.

كما لجات الجزائر الى سلسلة من الإصلاحات وهذا عقب الازمة التي شهدتها سنة 1986, وكانت الإصلاحات الضريبة أهمها، وهذا من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحسين الأداء الضريبي ورفع مردوديته المالية إضافة الى اهداف أخرى كتشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي، ترشيد الاستهلاك، تعبئة الادخار واهم شيء رفع معدلات النمو خارج المحروقات ...الخ.

الإشكالية:

من خلال ما سبق سنحاول في موضوعنا هذا الاجابة على تساؤلنا التالي:

- ما مدى تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية سنقوم باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

- الضرائب لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1999-2022.

أهمية الدراسة:

- محاولة قياس تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي.
- محاولة صياغة نموذج اقتصادي باستخدام تقنيات قياسية حديثة لمعالجة الموضوع.

اهداف الدراسة:

- التعريف بالضرائب نظريا وبيان أنواعها.
- ابراز أهمية الضرائب وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

مبررات اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالضرائب.
- الرغيبة في معرفة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2022.

صعوبات الدراسة:

- من أكثر الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي نقص توفر المعلومات للفترات الحالية.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات من مصادر مختلفة والقيام بتحليلها واستخلاص نتائج الدراسة، والذي من خلال التطرق الى الإطار النظري لكل من الضرائب من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

في حين تم الاعتماد في الإطار التطبيقي على المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية لتوضيح إثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 1999-2022.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في هذه الدراسة على الهيكل التالي المتكون من ثلاثة فصول حيث يتضمن كل فصل ما يلي:

- الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للضرائب والنمو الاقتصادي، وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ...في المبحث الأول تم معالجة ماهية الضرائب خصائصها أنواعها، مؤشراتها ومقوماتها وأخيرا أهدافها ودرورها. اما المبحث الثاني تطرق الى عموميات حول النمو الاقتصادي مفهوم النمو أنواعه كيفية قياسه وأيضا نظريات النمو' محدداته عناصره وختاما للمبحث أهمية النمو الاقتصادي. وفي المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والضرائب.
- الفصل الثاني الادبيات التطبيقية تناول ثلاث مباحث فالأول تم ذكر الدراسات السابقة للجزائر حول هذا الموضوع اما فالفصل الثاني فتطرقنا للدراسات الأجنبية والمبحث الأخير كان عبارة عن ملخص لهاته الدراسات واهم النتائج التي خرجت بها تلك الدراسات.

فيما يخص الفصل الثالث فتناول الدراسة القياسية التي قسمت كالاتي:

المبحث الأول تحث عنوان تشخيص الضرائب فالجزائر تناول تعريف القانون الضريبي وبيان مصادره تم الإصلاح الضريبي انتقالا ال تقييمات الضرائب.

في المبحث الثاني الإطار النظري للنموذج القياسي تضمن أدوات ووسائل دراسة النموذج، دراسة الاستقرارية ' تحديد نموذج الدراسة

وفي اخر مبحث تم تقدير النموذج ومناقشته عبر صياغة المعادلة واختباره تم بعد ذلك مناقشة النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للدراسة

تمهيد الفصل:

تطور الدول راجع الى مدى اهتمامها بالضرائب ليس فقط لما تمثله من موارد، ولكن باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، والاجتماعية، لتحقيق اهداف الدولة وزيادة نموها الاقتصادي. تعتبر الضريبة من أقدم المصادر المالية للدولة نظرا للأموال الكثيرة التي توفرها لخزينة العامة للدولة، وقد تتزايد بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة حيث أصبحت موضوع اهتمام رجال الفكر المالي حاليا وذلك في سبيل إيجاد حلول للأزمات والمشاكل المالية المالية، والاقتصادية لذلك ستحاول الإلمام بجميع هذه الجوانب التي تتعلق بالضريبة والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما ومدى تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي لأي بلد.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الضريبية.

من المعروف تعدد التعريفات التي أوردها الكتاب الضريبة إلا أن الخصائص العامة تبقى نفسها ومن هذا المنطلق تم تقسيم المبحث الى عدة مطالب سيتم التعرف عليها كالتالي:

المطلب الأول: تعريف الضريبة

تم تعريف الضريبة " بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف الأعباء العامة دون أن يعود عليه دفع خاص مقابل دفع الضريبة[1]« .

كما يمكن القول أنها فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها[2]

بالإضافة إلى ان مفهوم الضريبة يرتبط بالأفكار السياسية والاجتماعية السائدة في زمن معين بحيث يشمل على عناصر متفق عليها لتحديد معالمها وبذلك تكون قسطا من النقود يلتزم المكلفون بأدائه للسلطات العمومية بكيفية اجبارية وبدون مقابل معين طبقا لقواعد مقررة حتى تتمكن هذه السلطات من تحقيق أهداف المجتمع[3].

المطلب الثاني: خصائص و أنواع الضرائب.

أولا: خصائص الضرائب.

ومن أهم الخصائص التي تمتع بها الضرائب تتمثل في:[1]

---

[1] صحراوي جمال، أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2007 ص 40.

[2] عبد الناصر نور – نائل حسن عدس – عليان الشريف –الضرائب ومحاسبتها –دار المسيرة – عمان 2008 ص 13

[3] حميد النهري بن محمد – المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة والسياسة الجبائية –سليكي اخوين – طنجة –2018 ص 6.

1- الحياد: يجب أن تسعى الضرائب إلى أن تكون محايدة وعادلة بين أشكال الأنشطة التجارية وستساهم الضريبة لمحايدة في الكفاءة من خلال ضمان تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

2- اليقين والبساطة: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة وذلك من أجل تسهيل الضرائب على الأفراد والشركات فهم التزاماتهم واستحقاقاتهم.

3- الكفاءة: لابد من التقليل من تكاليف الامتثال لتكاليف الأعمال والإدارة للحكومات قدر الإمكان.

4- المرونة: لابد أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية، مما يعني أن السمات الهيكلية للنظام يجب أن تكون دائمة في سياق سياسة متغيرة، ولكنها مرنة وديناميكية بما يكفي للسماح للحكومات بالاستجابة على النحو المطلوب لمواكبة التطورات.

5- الفعالية والإنصاف: من الواجب أن تنتج الضرائب المبلغ المناسب للضريبة في الوقت المناسب، مع تجنب الازدواج الضريبي بالإضافة الى أنه يجب الحد من إمكانية التهرب الضريبي.

ثانيا: أنواع الضرائب.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم أنواع الضرائب وهي كالتالي:

إن الدول والحكومات تفرض الضرائب على أساس ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه يمكن تصنيف أنواع الضرائب المختلفة على أساس ثلاث مجموعات أساسية على النحو التالي :

[1] فيصل شياد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي واالستثمار في الدول العربية-دراسة تحليلية قياسية-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد1(2022)، جامعة البليدة، ص 07.

1. من حيث تعدد الضريبة: تنقسم إلى[1]

- ✓ **الضريبة الوحيدة:** فإن الدولة تفرض نوع معين من الضرائب وذلك من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها وهي فرض ضريبة مبيعات بنسبة محددة على مشتريات كل المواطنين والمقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر يفرض بشكل خاص.
- ✓ **الضريبة المتعددة:** ويقصد بها فرض عدة أنواع من الضرائب ومن أمثلتها وضريبة على الأبنية والأراضي وبشكل مستقل على الدولة الواحدة لكل ضريبة عن الأخرى، ضريبة دخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار... الخ.

2- من حيث الوجود والاستعمال: تنقسم إلى [2]

- ✓ **الضرائب المباشرة:**

يقصد بها تلك التي يتحملها المكلف مباشرة حيث لا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال وعلى سبيل المثال، ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (G.R.I)، أم على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (IBS) يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء إلى غيرهم.

- ✓ **الضرائب الغير المباشرة:**

وهي نقيض الضرائب المباشرة بعبارة أوضح المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل ضرائب الجمارك، التي تكون متضمنة على التكاليف عند تحديد الأسعار، وكذا الرسم الداخلي على الاستهلاك، فدفع هذه

[1] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية 1، ط، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2008، ص .10

[2] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص -21. 22

الضرائب (التاجر) يستطيع نقل عبئها إلى المستهلكين، ومن أمثلتها الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات، والضريبة على المبيعات والضرائب على الإنتاج.

3- من حيث النظرة إلى دافع الضريبة: وهي مقسمة كالتالي[1]

✓ **الضريبة الشخصية:**

وهنا يتم مراعاة حالة وظروف دافع الضريبة الاجتماعية والمالية عند فرضها، مثل مراعاة عدد أفراد أسرة الممول وإذا كان يملك السكن الذي يسكنه أو مستأجر عند فرض ضريبة دخل عليه.

✓ **الضريبة على الأموال:**

وفي هذه النوع من الضرائب لا يراعى ظروف دافع الضريبة المالية والاجتماعية عند فرض هذا النوع من الضرائب، بل إن وعائها هو المال الذي تفرض عليه، وأبسط مثال عن ذلك ضريبة الجمارك التي تفرض على ما يتم استيراده أو ضريبة المسقفات التي تفرض على السكن دون النظر إلى حالة الممول نهائيا.

المطلب الثالث: مؤشرات ومقومات السياسة الضريبية.

اولا–مؤشرات السياسة الضريبية.

المؤشرات التي ينظر إليها لفرض الاستدلال على كفاءة السياسة الضريبية عديدة ومتنوعة ويمكن حصر أهمها فيما يلي:[2]

[1] عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، مرجع سبق ذكره، صفحة10-11.

[2] أحمد عبد العزيز الشرقاوي «السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية «، معهد التخطيط القومي،1981، ص.

✓ **مؤشرات مالية:**

ويمكن حصرها في درجة توفير الموارد المالية التي تكمل لها الوفاء بالتزاماتها المطلوبة والمتزايدة.

✓ **مؤشرات فنية:**

تتمثل هذه الأخيرة في الاقتصاد في نفقات الجباية وسهولة الإجراءات الخاصة بالحر والربط والتحصيل كما تتعلق بكفاءة العملين بالجهاز الضريبي والقضاء على ظاهرة الهرب الضريب.

✓ **مؤشرات اقتصادية:**

ترتب على تحول دور الضريبة من أداة حيادية إلى وسيلة تدخل تحول مرافق في وظيفتها هذه الوظيفة تنعكس في ابسط إجراء يتعلق بالزيادة أو نقص الضريبة ضمن الحقل الاقتصادي فقد تستخدم الضريبة لفرض حماية الصناعات والمنتجات المحلية من المنافسة الخارجية، كما تستخدم كذلك في توجه وتشيع الإثمار نوعيا وجغرافيا بالإضافة عن دورها في تشيع الاستثمار نوعيا وجغرافيا, و ضف إلى ذلك دورها في تشيع الادخار وخدمة الاستهلاك خاصة عن طريق التدابير المتخذة صمن السياسة الضريبة وبقدر تلك التدابير ومد ى فعاليتها يكون هناك دعما لمختلف جوانب وإبعاد العملية التنموية.

✓ **مؤشرات اجتماعية:**

ويتم توضيح خلال هذه المؤشرات توزع الدخل ومدى التفاوت بين أنواع ومستويات الدخول المختلفة هذا إضافة إلى توضيح مستوى العبء الضريبي عن الفئات ذات الدخول الثابتة والمحدودة.

ثانيا: مقومات السياسة الضريبية:

وتتمثل المقومات فيما يلي:[1]

- ✓ **المحيط الجبائي:**

ويقصد بها البيئة التي يدرج فيها، حيث يختلف من بلد لآخر ومن دولة لأخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي لكل دولة وحسب درجة التقدم الاقتصادي.

- ✓ **قدرة الأداء الجبائي :**

يمكن تعريفها على أساس أنها مردودية الضرائب في المجتمع المعين أي تحمل تكاليف تمويل الخزينة بهذه الموارد حتى لا يحدث عجز فيها ومن تلبية حاجات المجتمع بإعادة توزيع هذه الموارد بين أفراد المجتمع في شكل خدمات.

- ✓ **الهياكل الجبائية:**

درجة تطور البلد وفعالية النظام الجبائي يعتبران العنصران المحددان لهذه الهياكل تعمل الهياكل الفعالة على إعداد استراتيجية جبائيه للتوفيق بين مختلف الضرائب وضمان الاستمرارية على المدى الطويل.

المطلب الرابع: اهداف السياسة الضريبية.

ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف على اهداف السياسة الضريبية وأهميتها وهي كالتالي:

[1] أحمد عبد العزيز الشرقاوي" السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية «معهد التخطيط القومي،1981، ص 13.

اولا –اهداف السياسة الضريبية:

1. **الهدف المالي للضريبة:** في نظر النظرية الكلاسيكية فان الهدف الوحيد للضرائب هو تغطية النفقات العمومية والتي يجب الا يكون لها تأثير اقتصادي، أما اليوم فيمكننا الدفاع عن فكرة حيادية الضريبة، لأنه في الواقع من المستحيل الاقتطاع عن طريق الجبر الضريبي من الناتج الداخلي الخام دون أن يحدث ذلك انعكاسات اقتصادية هامة.
2. **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في انه يمكن للضريبة أن ان تحدث اثارا اقتصادية وانتقائية هامة حسب القطاعات الاقتصادية، يمكن القول أيضا أن الضريبة توجه لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية ومحاربة التضخم[1]
3. **الأهداف الاجتماعية:** حيث تعمل على تجسيد العدالة الاجتماعية من خلال:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات بإعادة توزيعها.
- تشجيع استهلاك بعض المواد، والحد من استهلاك أخرى، و العمل على تحقيق الرفاهية للأفراد[2]

4. **الأهداف الثقافية:** هي عبارة عن أداة للمحافظة على الًتراث الثقافي للمجتمعات وتثمينه سواء بتمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهاذا الغرض أو بتقديم مزايا ضريبية ب:

– إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، والعروض المسرحية من الضرائب على الدخل.

[1] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجزائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط،1 ،2011 ص .30

[2] 2 ، نقال فاطمة, هواري سفيان ، أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2019) دراسة قياسية, مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 11 / العـدد : 04 (جولية 2021) ،ص 82 -100

– فرض الضريبة على القيمة المضافة على الصادرات من مواد الثرات والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب الى الخارج

الأهداف السياسية: تعتبر الضريبية الأداة الدلالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة والتي ينتج عنها آثار سياسية.[1]

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، نذكر منها:

تم تعريفه عند الاقتصادي فرنسوا بيرو François Perrouxعلى انه الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية.

وعرفه سيمون كوزنت Simon Kuzent: على انه "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها ".

–كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو : "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد".

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره صفحة 109

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الوطني مسحوبة بالزيادة في دخل الفرد الحقيقي؛

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم؛

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.[1]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وكيفية قياسه.

أولا–أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1–النمو الطبيعي: وهو النمو الذي ظهر بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب .

2–النمو المخطط: وهو النمو الذي وقع نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

[1] فضيلة ملواح وعلى مكيد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018(تاريخ النشر 01/ 06/ 2020

3- النمو العابر أو غير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يكون ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول. ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي كردة فعل لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية[1].

4- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.

5- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[2].

ثانيا- كيفية قياسه:

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي

أ- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ومن

[1] محي الدين حمدان «حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 8 ،9

[2] أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي «، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013، ص 65.

ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وما يعاب على هذه المعدلات النقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذاً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين المقياس ولذلك تستخدم غالبا معدلات النمو المحققة فيها

ب–الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه . ومقارنتها بالقدرةً قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدو كما يمكن أيضا لار واحد في بلد ما مثلا ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) وفق أكبر قدرة شرائي[1].

المطلب الثالث: نظريات ومصادر النمو الاقتصادي

أولا–نظريات النمو الاقتصادي

1–1نظرية النمو الكلاسيكية: رغم الاختلاف الحاصل بين رواد هذه النظرية،" أدم سميت، روبرت مالتوس، ريكاردو، كارل ماركسّ الا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية "[2]

–اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنو لوجي وأن أي تغير في إحدى هذه العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج وبالتالي معدلات النمو، واعتبروا أن

[1] محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و– ECMدراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980–2017)

[2] مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات–»، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007 ص 62

الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا فان عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج و رأس المال المستخدم.

– كما اتفق روادها على أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في التقدم التكنولوجي الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) والذي يعتمد على الأرباح وبالتالي فإن الأرباح هي مصدر للتركم الرأسمالي .اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي.

حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان (تناسب طردي) وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يؤدي إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (مع ثبات العامل التكنولوجي وكذا الأرض) وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن تم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار. وفي الأخير تكوين رأس المال.

– توصل روادها إلى أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأنها تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، واعتقد الكلاسيك أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، وأن حالة الثبات أو الركود هي اية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين .

– أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، السياسية، الاجتماعية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .يمكن استخلاص مما سبق ذكره حول أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية في

تفسيرها للنمو الاقتصادي، أن مدى تحققها يبقى رهن تحقق افتراضا، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية، كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل.....وثبات بعض عوامل الإنتاج[1]

1-2- النظرية الكينزية: النيو كينزيون (نموذج هارود ودومار): ظهر العالم الاقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، أنداك انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون « Say» أشد الانتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورةّ عند مستوى الاستخدام التام وأن الطلب الفعال هو الذي يقوم بخلق العرض وليس العكس كما جاء في النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو اساس مشكلة الرأسمالية .

كما توصل كينز إلى أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الادخار هو دالة للدخل وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما ان كامل اهتمامه كان على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بطريقة تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط[2]

جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذا الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي انطلاقا من عدة افتراضات أهمها :

[1] 1 M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey,2000,

[2] حربي محمد موسى عريقات «مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي "، دار وائل للنشر. جامعة الإسراء–الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 267 - 280.

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار($\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$ معدل الادخار)
- الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(K)المستثمر في الوحدة الإنتاجية .
- –معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta Y}{Y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) وكذا معامل الرأس المال على الناتج ($\frac{K}{Y}$)
- وفقا للفرضيات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

عند التوازن لدينا:I=S (الاستثمار يساوي الادخار)

كذلك: I=iY(i معدل الاستثمار)

$I = \Delta K$ (الاستثمار هو التغير الذي يحصل في مخزون الرأسمال)

كما لدينا : $\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{1}{\Delta Y} = K$ أي، $\Delta Y = \frac{1}{K}$

بقسمة طرفي المعادلة السابقة على Y نحصل على المعادلة الأخيرة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \Longrightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \quad \text{(عند التوازن)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.66)$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$معدل نمو الناتج، sمعدل الادخار، kالمعامل الحدي لرأس المال على الناتج.

من خلال المعادلة الأخيرة التي توصل إليها كل من هارود ودومار أن معدل النمو مضروب في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال على الناتج، فيمكن لمعدل النمو أن

يزداد برفع نسبة الادخار في الدخل أو تخفيض معامل رأس المال على الناتج، وبالتالي فان معدل النمو هو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، وأنه غير مستقر .

تعرضت هذه النظرية الى عدة انتقادات، مفادها ان الافتراضات السابقة غير واقعية، حيث تميز النموذج السابق بتشاؤمه حول إمكانية الجمع بين النمو المستمر والاستخدام الكامل (التام) في الآجل الطويل، وهذا مما يؤكد أن الاستثمار لا يؤثر على النمو طويل الآجل، لأن أي زيادة تحدث في معدل الادخار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج K/Y تاركا معدل النمو طويل الآجل دون تغيير.

يمكن القول من خلال ذلك أن هذا النموذج غير صالح او غير ملائم للدول النامية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- اختلاف الأوضاع والظروف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يفترض هذا النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا ما لا ينطبق على البلدان النامية، وكذا افتراض أن يكون الاقتصاد مغلقا في حين أن اقتصاد الدول النامية يكون عادة مفتوحا كذلك بالنسبة لثبات الأسعار والافتراضات المستند عليها غير واقعية، ولا يمكن أن تنطبق مع اقتصاديات الدول النامية.

- حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في الدول النامية، وان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في الدول النامية[1].

1-3- النظرية الكلاسيكية الحديثة : تعتبر عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية الحديثة أهم ما أتت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية إحلال بين رأس المال

[1] أ.د/ ساطور رشيد دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط. مجلة الثرات جامعة الجلفة العدد العاشر شهر ديسمبر سنة 2013

والعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار الذي يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنتاجية الحدية لرأس المال ، ومن العوامل الأخرى المشجعة لزيادة الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن تلاث أفكار رئيسية وهي:

- على المدى الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو كمية العمل في الوحدات الكفؤة (أي بمعدل كمية العمل + معدل نمو إنتاجية العمل)، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار؛
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لان معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل منو السكان؛
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف يقود ذلك إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.[1]

1-4- نظرية شومبيتر: تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات الحاصلة في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، وبان الخطوط التي بنى عليها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي اخطها ماركس والكلاسيكيون حيث انته به المطاف إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثرا بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي قام برفض النظام الرأسمالي كنظام شامل، وآمن به كإطار للنمو الاقتصادي فقط.

قام ببناء نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على اساس عنصرين مهمين وهما:

[1] كمال قسول وعبد الخالق اودينة مؤشرات النمو الاقتصادي إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960-2021) مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير «، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد ،1 العدد ،1 ديسمبر 2022

أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية :[1]

- توصل شوم بيتر إلى أن النمو الاقتصادي ليس عبارة عن عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وتوافق وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وان اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو
- يرى شوم بيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دورا مهما جدا في عملية النمو، فالمنظم هو عبارة عن الشخصية الأساسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح من خلال إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر المذكورة تؤدي إلى النمو والتنمية، وان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة للحصول عل مملكة تجارية خاصة به.
- أكد شوم بيتر على أهمية الادخار والذي يمنحه القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بنشاط انتاجي جديد، ولا يعترف شوم بيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شوم بيتر فأن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر وهي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تتزايد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل
- تحدث أيضا عن الاستثمار وتمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وأن الاستثمار في الاعمال الابتكارية تمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من

[1] .مدحت القريشي، " التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-»، مرجع سابق، ص 70

الادخار وهذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون، وننجد نوعين من الاستثمارات وهما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات الحادثة في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد، وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأسمال القائم. ويفتقر العمومية،

- كما أن شوم بيتر تعرض إلى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو إلا انه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الأخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، أما فيما يخص مدى موافقة تحليلات شوم بيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها :
- نظرية شوم بيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في أوروبا الغربية وأمريكا، أما البلدان النامية فتختلف تماما عن تلك البلدان، وذلك لعدم وجود العدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شوم بيتر للنمو الاقتصادي.
- البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقط للوصول إلى التنمية المستدامة بل تحتاج إلى عدة عوامل مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز .
- ما توصل إليه شوم بيتر على أن الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شأن وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية

1-5- النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يمكننا القول ان أهم ما جاءت به هذه النظرية النموذج الشهير لـ- SOLOW- سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بزيادة الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، كما ان للتراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في حدوث النمو قصير الآجل،

أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان .

وفي تحليل النيوكلاسيكيين للنمو طويل الاجل اعتمدوا على الافتراضات التالية :

- تتصف عوامل النمو بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- في عملية النمو لا يوجد أي دور لرأس المال البشري، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج
- النمو لا يؤثر بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات) .
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتميز أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالي :

  - يجب ان تكون أطراف النشاط الاقتصادي متشابهة.
  - اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم .في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي :
  - ثبوت معدل الادخار طوال مراحل التوازن.
  - تؤثر العوامل التي تحكم الميل للادخار على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن .
  - تناسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل .

من خلال النموذج النيوكلاسيكي وكنتيجة نهائية أنه توصل إلى ضرورة تقارب معدلات النمو في مختلف البلدان واتجاهها نحو قيمة مشتركة، وأن الاختلافات في تلك المعدلات تعد ظاهرة مصاحبة فقط لعملية العبور التنموي[1]

1-6- نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي):

إن العجز في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان جعل نماذج النمو الكلاسيكية تلقى معارضة كبيرة في بداية الثمانينات وبداية التسعينات، كونها ترجع النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي.

هذا القصور اظهر إطار نظري لبروز نظرية النمو الداخلية، كما أن تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويرى نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض. ويتأكد موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

إن النظريات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض تساوي معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل بين بلدان العالم .وترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية بالنسبة لعنصر العمل والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني .

[1] عبد الباسط وفا،" النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص ص 15-17

يمكن مما سبق يمكننا استنتاج أهم الاختلافات الموجودة في نظرية النمو الداخلي مقارنة مع النظريات التي سبقتها وعلى وجه الخصوص نظرية النيوكلاسيكية:[1]

أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية القائلة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان، كالتركيز في تحديد معدل العائد على رأس مال المستثمر عبر عوامل خارجية، وبافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والوفرات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير لوجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.
- إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا هاما في هذه النماذج ، فلم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج بول رومار-POUL ROMER -

ثانيا–مصادر النمو الاقتصادي:

1– رأس المال البشري:

وهو من أهم العوامل الثي تؤثر على النمو، حيث لا يعتمد على التعليم والتدريب فقط بل أيضا مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية، كما يعتبر السكان ونوعيتهم والهرم السكاني من أهم العناصر المكون له، أي ان زيادة السكان تنتج عنها زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على متوسط نصيب الفرد من

[1] ميشيل تودارو (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص155

الناتج أو الدخل القومي حيث يشكل مصدر رئيسي للطلب الفعال الذي يساهم في زيادة دورة ونشاط النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن أي زيادة في استثمار رأس المال البشري تساهم في زيادة إنتاجية العمل وبالتالي تنتج عنها زيادة في معدل النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه وجب الاهتمام بتدريب وتكوين وتنمية العنصر البشري وهو الشيء الذي ميز الدول المتقدمة عن المتخلفة، والتدريب الفني والإداري يعتبر ضروري لتنمية المهارات التي بدورها تساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو[1]

2- رأس المال المادي:

رأس المال هو مجموعة التثبيتان والتجهيزات والبنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة للاستعمال في العملية الإنتاجية ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كالادخار من أجل تعويض رأس المال الممتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة للاستثمار في رأس المال الجديد.

افتقار الدول النامية الى الموارد الحقيقة الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، جعلها غير قادرة على تكوين رأس المال لديها فهو لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد من رأس المال، كما أن هذه البلدان تتسع حاجتها لتكوين رأس المال نظرا لسعة حاجتها إلى إقامة مشاريع جديدة في القطاعات المختلفة. وخاصة في

[1] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم – الجزائر، 2017 -2018، ص 116-ص117

المشاريع الصناعية، وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية من اجل تسريع عملياتها التنموية[1].

3- التقدم التقني:

هو كل ما يتعلق بتطوير وابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة، وتطبيق المعرفة الفنية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج. لا يمكن الاختلاف حول الأثر الإيجابي للتقدم التقني على النمو المستمر للناتج، ويحدث هذا التأثير من خلال :

- الزيادة في الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، العمل و رأس المال.
- تعويض النقص الحاصل في عنصر العمل و راس المال.

وجب عل الاستثمار في التقدم التقني للمحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعملاء وزيادته، فانعدام التقدم التقني يحدث انخفاض النمو الاقتصادي نظرا لتناقص إنتاجية رأس المال والعمل والتي لا يمكن المحافظة عليها إلا من خلال التطور التقني، كما أن التقدم التقني يزيد في الطلب على العمالة المؤهلة ويقلل الطلب على العمالة الغير المؤهلة[2].

4- محاسبة النمو الاقتصادي:

منهجية محاسبة النمو تقوم بتفكيك النمو الإجمالي (معدل نمو نصيب العامل من الناتج أو معدل نمو الإنتاجية) إلى المساهمة النسبية لمدخلات عوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري) والبواقي « Residual »التي تمثل

[1] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة) 2013-1980،) مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس – الجزائر 2016/2015. ص 11

[2] ولد عمري عبد الباسط مرجع سبق ذكره ص 11 ص 13

التقدم التكنولوجي أو الإنتاجية الكلية للعواملTFP Total of Productivity تعتبر هذه المنهجية أفضل الطرق دقة لقياس مساهمة المدخلات الاقتصادية في النمو حسب،[1]Solow 1957

المطلب الرابع: عناصر النمو الاقتصادي

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي استخدامها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في: العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي.

أ- **العمل**: عنصر العمل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، والزيادة في السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذً بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويعتبر ذلك مصدر النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب وتكوين العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب- **رأس المال**: هو سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى ويعتبر أيضا عنصرا أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ويعتبر رأس المال أيضا انه عبارة عن كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى .

ت- **التقدم التقني**: هو عبارة عن بعض التغيرات الحاصلة لطرق الإنتاج أو طبيعة السلع المنجزة التي تكون ذات طابع تكنولوجي، والتي تسمح بإنتاجية أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية

[1] امين حواس نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر، 2021 ص 26

الإنتاج بمدخلات أقل، كما تقوم أيضا بحل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، تساعد على إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين الجودة وتطوير الأداء الاقتصادي[1]

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر الضريبة عل الاستهلاك الادخار والإنتاج

1- أثر الضريبة على الاستهلاك:

تأثر الضريبة بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، فالمكلفون بدفع الضريبة وخاصة ذوو الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يجعلهم يضحون ببعض السلع الغير اساسة و الكمالية منها، من ناحية أخرى يتوقف اثر الضريبة في الاستهلاك على خطط الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، يتجه الاستهلاك نحو الانخفاض عندما تقوم الدولة بتجميد حصيلة الضريبية أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الافراد نتيجة فرض الضريبة يعوضه زيادة في الاستهلاك الذي يحدثه انفاق الدولة.

[1] زكريا مسعود. خليفة عز. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLSو- ECMدراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980-2017) مجلة التنمية والاستشراف للبحوث مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات والدراسات المجلد 04 -العدد: 07 – ديسمبر 2019. ص 117-136

2- أثر الضريبة على الادخار:

يتم تقسيم الادخار الوطني على وجه التحديد الى ادخار خاص والذي يقوم به الافراد وادخار عام تقوم به الدولة وبذلك فإن اثر الضريبة في الادخار العام يكون إيجابيا إلا ان أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب، حيث أنه يختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع الضرائب فالضرائب المباشرة تقوم بالحاق الضرر بالادخار بصورة أكبر من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلقت بالفئات ذات الدخول المرتفعة والتي تخصص جزءا كبيرا للادخار.

كما أن ارتفاع معدل الضريبة يدفع بالمكلفين إلى التهرب من الضريبة باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة مما يخفض من حصيلة الضريبة.

3- أثر الضريبة على الإنتاج:

يتأثر الإنتاج بكل ما يؤثر على الاستهلاك والادخار أي بصورة تبعية، فإذا ما اثرت الضرائب في خفض الاستهلاك فهذا يعني أن الطلب قد انخفض على المنتجات فهذا يؤدي إلى خفض الإنتاج لعدم إمكانية تصريف المنتجات، أما إذا أثرت الضرائب في خفض الادخار فهذا يؤدي إلى انخفاض في الاستثمارات الجديدة وتقليل الحوافز على الاستثمار.

تؤثر الضرائب على توجيه عناصر الإنتاج إلى قطاع انتاجي أكثر من غيره وذلك من خلال تشديد الضرائب على منتجات القطاعات غير المرغوب فيها، كما تشجع الضرائب الجمركية الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الأجنبية.

عامة فان أثر الضرائب على الإنتاج يكون سلبي أي يساهم في خفض الإنتاج لان فرض الضرائب على الانتاج يعد جزءا من التكاليف وكلما زادت تكاليف الإنتاج قلت الأرباح وقلت معها الحوافز على التوسع في الإنتاج القائم أو بناء منشئات إنتاجية جديدة. [1]

المطلب الثاني: أثر الضرائب عل المستوى العام للأسعار

لقد سلطت النظريات الحديثة لمالية الدولة الضوء على أهمية الضريبة كأداة فعالة في نطاق المالية العامة الوظيفية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إذ تؤدي زيادة حصيلة الضريبة إلى تقييد الإنفاق الخاص (وخاصة في مجال الإنفاق الاستهلاكي) والحد من التضخم، كما يؤدي الى خفض حصيلتها إلى الحيلولة دون هبوط أسعار مستوى الإنفاق النقدي الكلي، وذلك مع افتراض عدم تغير مستوى الإنفاق العام.

كما تسهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل وبما يكفل في تحسين أوضاع أصحاب فئات الدخل المنخفض فالضرائب غير المباشرة لا تراعي ظروف المكلف حيث يزداد عبؤها على أصحاب الدخل المنخفض بينما يقل عبؤها على أصحاب الدخل المرتفع مثل الضرائب على السلع الضرورية مما تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت وعلى العكس الضرائب المباشرة على الدخل والثروة التي تتصف عادة بتصاعد أسعارها وإعفاء الدخول والثروات المحدودة منها إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة.[2]

[1] محمد عباس المحرزي اقتصاديات الجباية والضرائب دار هومة الطبعة الرابعة الجزائر 2008 ص 172-173

[2] عبد الغفور ابراهيم أحمد «مبادئ الاقتصاد والمالية العامة «، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2009، ص ص،248 249.

المطلب الثالث: أثر الضرائب على الاستثمار

تقوم الضرائب باقتطاع جزء من ادخارات القطاع الخاص لذلك فإن قدرة هذا القطاع على الاستثمار

سوف تنخفض نتيجة لانخفاض حجم مدخراتهم الكلية وعلى هذا الأساس نقول ان كل الضرائب لها تأثير مباشر على تقليل حجم الموارد الممكن استثمارها في القطاع الخاص.

وبالحقيقة فان الضرائب يمكن أن تقودنا إلى حلقة مفرغة أن استفادة الخاضعين من مجموعة من التخفيضات والإعفاءات التي اقرها المشرع لفترات مختلفة من الزمن أو حسب نوع الدخل ومقداره، فعلى سبيل المثال التخفيض المقدم للمؤسسات التي تعيد استثمار أرباحها فهذا يحفزها على إعادة استثمار الأرباح أي تراكم رؤوس الأموال ومن ثم توسيع نشاطه.

نجد منذ 2003 أصبحت المداخيل الاتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات لا تحسب في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي أي انه يلغى الازدواج الضريبي مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة فيتولد عنه حافز لمبادرة الاستثمار وتوسيع النشاط. فنجد أيضا لو كان يفرض معدل ضريبة على الدخل الإجمالي كبير يلجا الفرد إلى البحث على عمل ذو دخل عالي أي هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الفردي ومعدلات الضريبة على الدخل الإجمالي المتأتية من توزيع الأرباح أي انه كلما انخفض المعدل أدى إلى زيادة الاستثمار فهنا الضريبة على الدخل وبالأخص التصاعدية منها يمكن أن تؤدي إلى خفض الاستثمارات الفردية بصورة مباشرة بسبب تخفيض بسبب تخفيض أرباح المنظمين وهذا يساعد بدوره في زيادة الاستثمار العام.[1]

[1] فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013 ص، 169.

المطلب الرابع: أثر الضريبة عل الاستقرار الاقتصادي

قد تكون الضرائب المباشرة عالجا لزيادة الطلب على السلع من خلال الضغط على الطلب وذلك بفرض ضرائب متصاعدة على الدخول ذات الوجهة الاستهلاكية وتخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات. ويرى دور الضرائب في حالة التضخم، من خلال العمل على امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة. وفي حالة الانكماش، يتم التقليل من الاقتطاع الضريبي وذلك رغبة في تشجيع الإنفاق مما يؤدي إلى الإنعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

يمكن لإجراءات المطبقة لتوسيع القاعدة الضريبية أن تقضي على أثر تخفيضات معدلات الضريبة على عجز الموازنة، ولكنها في نفس الوقت تقلل أيضا من التأثير على عرض العمالة والادخار والاستثمار وبالتالي تقلل من التأثير المباشر على النمو والاستقرار الاقتصادي.[1]

[1] فيصل شيدا أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية جامعة البليدة مجلة دراسات جبائية المجلد ،11 العدد 1 2022، ص8-35

خاتمة:

في نهاية هذا الفصل توصلنا الى أن الضرائب تساهم في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية كل حاجيات الدولة، فهي تأثر على معدل النمو الاقتصادي من خلال الرفع في إيراداتها وتنظيم الاقتصاد وتحقيق التوازن الاجتماعي. للضرائب مكانة خاصة في تحديد الأوضاع الاقتصادية، والعمل على تحقيق معدل نمو موجب ومستدام، فهي ذات تأثير مباشرة على كل من الاستثمار من خلال تحفيزات المقدمة، فهي تعد أداة فعالة في زيادة اقتصاد الدولة.

الفصل الثاني:

الادبيات

التطبيقية

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي، مع التركيز على المنهجيات المستخدمة والنتائج المتوصل إليها. يتم ذلك من خلال تلخيص الأدبيات السابقة، مع التركيز بشكل خاص على الجانب القياسي، بما في ذلك النماذج القياسية المستخدمة والمتغيرات المدرجة فيها، بالإضافة إلى تحليل النتائج المتاحة لتحديد طبيعة تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي (سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا).

تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين: المبحث الأول يركز على الدراسات السابقة التي استهدفت حالة الجزائر، ويضم ثمانية دراسات سابقة. أما المبحث الثاني، فيتناول الدراسات التي تناولت حالة دولة أو مجموعة من الدول الأجنبية، ويشمل إحدى عشر دراسات سابقة.

المبحث الأول: دراسات سابقة خاصة بالجزائر

1. ضيف أحمد، (2014-2015)، بعنوان أثر السياسية المالية على النمو الاقتصادي المستديم دراسة قياسية.

حاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر السياسة المالية بما فيها السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر للفترة الممتدة من 1989 إلى 2012.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي بواسطة طريقة المربعات الصغرى من خلال إدراج المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي وبما يخص المتغيرات المستقلة اختار الباحث خمسة متغيرات مؤثرة على النمو الاقتصادي التراكم الخام للأصول الثابتة للقطاع الخاص– اليد العاملة– نفقات التجهيز– نفقات التسيير– نسبة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي.

توصل الباحث إلى أن كل المتغيرات المستقلة معنوية وبما يخص نسبة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي لها علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي.

2. حمزة العرابي، عادل مستوي، أم الخير البرود، (2016)، بعنوان أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2013.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي نموذج الانحدار الذاتي VAR بواسطة المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل الضرائب غير المباشرة.

توصلت النتائج إلى أن متغيرة الضرائب غير المباشرة بتأخير زمني واحد معنوية بينما بتأخير ين غير معنوية وكلاهما كان ذو تأثير سالب.

3. بويعقوب براهيم، (2016)، بعنوان دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري.

هدفت هذه المقالة إلى دراسة تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية لفترة 2000-2015.

نموذج الدراسة هو نموذج تصحيح الأخطاء VECM, باستخدام معدل الناتج المحلي كمتغير تابع، معدل النفقات العامة وعائدات الضرائب كمتغيرات مستقلة.

النتائج توصلت إلى أن لعائدات الضرائب أثر سلبي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي.

4. قجاتي عبد الحميد، سي محمد كمال، (2017)، بعنوان دراسة هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر امتدت فترة الدراسة من 1992 إلى 2015.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج الدراسة نموذج العزوم المعممة، باستخدام الناتج المحلي خارج المحروقات كمتغير تابع، وكمتغيرات مستقلة نسبة الضرائب على الدخل في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، مساهمة الضرائب على الأرباح من الناتج المحلي خ م، نسبة الرسوم على القيمة المضافة من الناتج المحلي خ م، نسبة الرسوم الجمركية من الناتج المحلي خ م، نسبة رسوم الطابع من الناتج المحلي خارج المحروقات.

توصلت النتائج إلى أن كل المتغيرات المستقلة معنوية حيث أن نسبة الضرائب على الدخل في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ونسبة الرسوم على القيمة المضافة من الناتج المحلي خ م لها تأثير موجب وباقي المتغيرات لها تأثير سالب على الناتج المحلي خارج المحروقات.

5. MAHTOUT Samir, (2018), بعنوان Politique fiscale et croissance économique en Algérie : une évaluation économétrique

تهدف هذه المقالة إلى التقييم التجريبي لتأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج الدراسة باستعمال نموذج تصحيح الخطأ (VECM) باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكمتغيرات مستقلة استخدم الباحث إيرادات الضرائب المباشرة، إيرادات الضرائب النفطية، إيرادات الضرائب على السلع والخدمات، إيرادات الضرائب غير المباشرة.

نتائج الدراسة في المدى الطويل تمثلت في معنوية جميع المتغيرات حيث أن الضرائب على السلع والخدمات لها تأثير سلبي بينما جميع المتغيرات الأخرى لها تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي. بينما في المدى القصير توصلت الدراسة إلى عدم معنوية جميع متغيرات الإيرادات الضريبية.

6. نسمن فطيمة، (2020-2021)، بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر السياسة المالية بما فيها السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي. استعملت الباحثة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR, متغيرات الدراسة عبارة عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع، الإيرادات الجبائية العادية والإيرادات البترولية كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة إلى أن كلا المتغيرين معنوية ولهما تأثير سالب.

7. هواري سفيان، نقال فاطمة، (2021)، بعنوان أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر فترة الدراسة 1990-2019. نموذج الدراسة استعمل طريقة المربعات الصغرى OLS, باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والجباية العادية والجباية البترولية كمتغيرات مستقلة. توصلت النتائج إلى أن الجبائية العادية غير معنوية بينما الجباية البترولية معنوية ولها تأثير موجب.

8. فيصل شياد، (2022)، بعنوان أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية دراسة تحليلية قياسية فترة الدراسة امتدت من 2010 إلى 2018 كانت العينة لمجموعة من البلدان العربية (الجزائر-البحرين-مصر-العراق- الأردن-الكويت-لبنان – المغرب- عمان –قطر-السعودية-السودان-تونس-الامرات العربية).

نموذج الدراسة النموذج القياسي ARDL اختار الباحث نمو الناتج المحلي الإجمالي لقياس النمو الاقتصادي ومتغير العبء الضريبي عبر عنه بإجمالي الإيرادات الضريبية المنسوبة إلى GDP.

النتائج: متغير إجمالي الإيرادات الضريبية غير معنوي في المدى القصير بينما في المدى الطويل معنوي وذو تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: دراسات أجنبية

1. Pouya Ebrahimi, François Vaillancourt (2012). بعنوان: L'impact du mix fiscal sur la croissance économique des provinces canadiennes

حاول الباحثان في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر المزيج الضريبي على النمو الاقتصادي ومن خلال اخذ عينة المتمثلة في المقاطعات الكندية (نيوفاوندلاند ولابرادور، جزيرة الأمير ادوارد، اسكتلندا الجديدة، نيوبرونزيك، كيبيك، اونتاريو، مانيتوبا، ساسكاتشوان، البرتا) للفترة الزمنية 1981-2010.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي L'approche de la régression penal من خلال إدراج المتغيرات التالية: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمستوى الأولي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، رأس المال البشري، عائدات الضرائب، رأسمال المادي، الانفتاح التجاري، إيرادات الضرائب (ضريبة الدخل، ضريبة الاستهلاك، ضريبة دخل الشركات) كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن لضرائب دخل الشركات تأثير سلبي غير مهم إحصائيا بينما لضريبة الدخل والاستهلاك تأثير معنوي (مهم إحصائيا) حيث لضريبة الدخل تأثير موجب بينما لضريبة الاستهلاك تأثير سلبي.

2. Desislava Stoilova و Nikolay Patonov, (2013). بعنوان AN EMPIRICAL EVIDENCE FOR THE IMPACT OF TAXATION ON ECONOMY GROWTH IN THE EUROPEAN UNION

حاول الباحثان في هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في 27 دولة والتي هي دول الاتحاد الأوربي للفترة الزمنية 1995-2010.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى OLS من خلال إدراج المتغيرات التالية: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي وأنواع مختلفة من إيرادات الضرائب (الضرائب على الدخل، الضرائب على المباني والهياكل، ضرائب الإنتاج والواردات، ضرائب القيمة المضافة) والنفقات العامة كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى:

- أثر ايجابي غير معنوي لضرائب الأراضي والمباني
- أثر سلبي غير معنوي لضرائب القيمة المضافة
- أثر ايجابي معنوي لضرائب الدخل وضرائب الإنتاج والواردات.

3. Louis Phaneuf, Etienne Wasmer, (2014). ب عنوان Une étude économétrique de l'impact des dépenses Publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité Économique au Québec Canda

حاول الباحثان في هذه الدراسة تسليط الضوء على أثر النفقات العامة وعائدات الضرائب على النشاط الاقتصادي في دولة كندا للفترة 1961-2004.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR, وإدراج متغيرات الدراسة الناتج الإجمالي المحلي كمتغير تابع، معدل التضخم، أسعار الفائدة، النفقات العامة، والإيرادات الضريبية كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن للإيرادات الضريبية أثر سلبي معنوي.

4. Mohammed Amori ,El Mokhtar Zbair ,(2016). بعنوان Système fiscal et croissance économique, Etude empirique : Cas du Maroc

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر النظام الضريبي على النمو الاقتصادي في دولة المغرب للفترة الزمنية 1981-2014.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال طريقة ARDL, متغيرات الدراسة عبارة عن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي كمتغير تابع ونسبة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الواردات كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى أن في المدى القصير أثر سلبي غير معنوي نسبة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي بينما في المدى الطويل أثر سلبي ذو دلالة إحصائية.

5. Ferdinand Moussavou, (2017). بعنوان Impact Des Structures Fiscales Sur La Croissance Economique Au Congo-Brazzaville

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في دولة كونغو الديمقراطية لفترة 1980-2015.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال طريقة ديكي فولر DICKEY FULLER, وإدراج متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير والمتغيرات الخاصة بالضرائب (ضرائب الدخل الفردي، ضرائب أعمال الشركات، ضرائب السلع والخدمات)، إجمالي الإيرادات، تحويلات الدولة للشركات، إجمالي تكوين رأسمال الثابت، السكان النشطين كمتغيرات مستقلة.

توصلت الدراسة إلى:

- في المدى القصير: تأثير سلبي لضرائب الدخل الفردي، ضرائب أعمال الشركات، ضرائب السلع والخدمات لكن غير معنوي.
- في المدى الطويل: تأثير سلبي دو دلالة إحصائية فيما يخص ضرائب الدخل الفردي، تأثير موجب ذو دلالة إحصائية فيما يخص ضرائب السلع والخدمات وأثر ايجابي غير معنوي فيما يخص ضرائب أعمال الشركات.

6. Onakoya Adegbemi Babatunde, Afintinni Oluwatobi Ibukun and Ogundajo Grace Oyeyemi, (2017). بعنوان Taxation revenue and economic growth in Africa.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير إيرادات الضرائب على النمو الاقتصادي في إفريقيا للفترة الزمنية 2004-2013.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال طريقة المربعات الصغرى OLS من خلال إدراج النمو الاقتصادي كمتغير تابع وعائدات الضرائب، الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم.

توصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعائدات الضرائب.

7. جمال قاسم محمود، (2018). بعنوان أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية المتمثلة في: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية خلال الفترة 1980-2015.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال منهجية متجه الانحدار الذاتي VAR ودالة الاستجابة الفورية للوقوف على أثر السياسات النقدية والمالية على اقتصاديات الدول العربية، وإدراج المتغيرات التالية : كمتغير تابع الناتج الإجمالي المحلي وكمتغير مستقل نمو الكتلة النقدية، نمو الإنفاق الحكومي الرأسمالي، معدل الفائدة، نمو الائتمان المحلي، نمو الإيرادات الضريبية.

توصلت الدراسة أن للإيرادات الضريبية للدول العربية لها تأثير معنوي إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأجلين القصير والمتوسط.

8. Jean-François Brun, Gérard Chambas, Jean-Louis Combes, (2018), بعنوان La politique fiscale agit-elle sur la croissance ?

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي أخذت عينة مقطعية مجمعة لمجموعة كبيرة من الدول (21 دولة افريقية, 15 دولة آسيوية, 22 دولة أمريكا اللاتينية, 20 دولة متقدمة.) للفترة الزمنية 1970-1990.

لتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي من خلال طريقة المتغيرات الآلية IV. وإدراج المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة متمثلة في معدل التحضر، معدل التصدير والاستيراد، الناتج الحقيقي للفرد، معدل التعليم، درجة الانفتاح، معدل السيولة، معدل الضريبة العالمي، معدل التضخم، معدل الاستثمار، أضرار الحرب، الصادرات الزراعية.

كشفت الدراسة عن وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الإجمالي على النمو المحلي الإجمالي.

9. Assi Tano Maxime, Oulai Sieni Toussaint (2019). بعنوان Effets de la Politique Fiscale sur la Croissance économie

هدفت هذه الدراسة على تسليط الضوء على تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في 6 من الدول غرب إفريقيا للفترة الزمنية 1970-2016.

النموذج المستعمل في الدراسة نموذج العتبة بانل دو الانتقال التدريجي لدراسة العلاقة غير الخطية PSTR. متغيرات الدراسة شملت الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما المتغيرات المستقلة شملت ضريبة دخل الشركات، ضريبة التجارة الخارجية، ضريبة الرواتب، ضريبة السلع والخدمات.

توصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات غير مفسرة للناتج المحلي الإجمالي باستثناء الضريبة على التجارة الخارجية لها أثر معنوي موجب.

10. Ilyas Kays Imamoglu, (2023). بعنوان Tax Revenues and Economic Growth : Evidence from Panel Quantile Regression Analysis

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي للعينة المتكونة من 37 دولة التابعة لمنظمة OECD للتعاون الاقتصادي، للفترة الزمنية 1995-2020.

النموذج القياسي المستعمل في الدراسة هو منهجية المربعات الصغرى OLS, تمثلت متغيرات الدراسة في النمو الاقتصادي Y كمتغير تابع، عائدات الضرائبTV , حصة استثمار رأسمالK, الأشخاص العامل، رأس المال البشري H, النفقات العامة G والانفتاح التجاري TR كمتغيرات مستقلة.

توصل الباحث إلى أن للضرائب تأثير سلبي مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض، إلا انه بما يخص البلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع للضرائب تأثير موجب غير مهم إحصائيا.

11. AMADOU BAMBA ,ABDOULAYE MAIGA, (2023), بعنوان Effets de la Politique Fiscale Sur la Croissance Économique du Mali

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في دولة مالي للفترة الزمنية 1990-2021.

حيث استعمل الباحث طريقة ARDL للدراسة القياسية، متغيرات النموذج كانت عبارة عن النمو الاقتصادي GDP كمتغير تابع، الضرائب على الواردات، الضرائب على الدخل، النفقات العامة، عجز الميزانية، الانفتاح التجاري، التضخم كمتغيرات مستقلة.

النتائج كانت كالتالي: يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للضرائب على الدخل في المدى الطويل والقصير، بينما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية سالب لضرائب الواردات في المدى الطويل.

المبحث الثالث: ملخص لدراسات السابقة:

تم تلخيص الدراسات التي تطرق إليها البحث في الجدول التالي:

الباحث	السنة	الهدف	العينة	الفترة	النموذج والمتغيرات	الطرق المستخدمة	النتائج
Pouya Ebrahimi François Vaillancourt	2012	أثر المزيج الضريبي على النمو الاقتصادي	8 مقاطعات كندية	1981- 2010	PIB=F(k, educ, commerce, revfisc, mixfisc)	L'approche de la régression penal	لضرائب دخل الشركات تأثير سلبي غير مهم إحصائيا بينما لضريبة الدخل والاستهلاك تأثير معنوي (مهم إحصائيا) حيث لضريبة الدخل تأثير موجب بينما لضريبة الاستهلاك تأثير سلبي
Nikolay Patonov Desislava Stoilova	2013	تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي	27 دولة للاتحاد الأوروبي	1980- 2015	PIB=F (T , X)	OLS	أثر ايجابي غير معنوي لضرائب الأراضي والمباني أثر سلبي غير معنوي لضرائب القيمة المضافة أثر ايجابي معنوي لضرائب الدخل وضرائب الإنتاج والواردات
Louis Phaneuf, Etienne Wasmer	2014	أثر النفقات العامة وعائدات الضرائب على النشاط الاقتصادي	كندا	1961- 2004	Y=F (G, T, inflation, tauxintr)	VAR	للإيرادات الضريبية أثر سلبي معنوي
ضيف أحمد	2014- 2015	اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم	الجزائر	1989- 2012	PIB=F (ABFFP, L, GE, GF, T/PIB)	OLS	كل المتغيرات المستقلة معنوية وبما يخص نسبة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي لها علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي
حمزة العرابي, عادل مستوي, أم الخير البرود	2016	اثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي	الجزائر	1990- 2013	PIB=F(IID)	VAR	متغيرة الضرائب غير المباشرة بتأخير زمني واحد معنوية بينما بتأخير ين غير معنوية و كلاهما كان ذو تأثير سالب
بويعقوب براهيم	2016	تأثير النفقات	الجزائر	2000- 2015	TPIB=F (TDEP,	VECM	لعائدات الضرائب أثر سلبي معنوي على الناتج المحلي الإجمالي

		العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري			TRECF)		
Mohammed Amori El Mokhtar Zbair	2016	معرفة أثر النظام الضريبي على النمو الاقتصادي	المغرب	1981-2014	Y=F (I, M, F)	ARDL	في المدى القصير أثر سلبي غير معنوي نسبة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي بينما في المدى الطويل اثر سلبي ذو دلالة إحصائية
قجاتي عبد الحميد و د سي محمد كمال	2017	هيكل الضرائب والنمو الاقتصادي خارج المحروقات	الجزائر	1992-2015	GDP=F (IRG, IBS, TVA, TIMP, DRT)	نموذج العزوم المعممة	المتغيرات المستقلة معنوية حيث أن نسبة الضرائب على الدخل في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ونسبة الرسوم على القيمة المضافة من الناتج المحلي خ م لها تأثير موجب و باقي المتغيرات لها تأثير سالب على الناتج المحلي خارج المحروقات
Ferdinand Moussavou	2017	تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي	كونغو الديمقراطية	1980-2015	LPIB=F (LIRP, LISS, LIBS, LRTE, LTRE, LFBC)	ديكي فولر	في المدى القصير: تأثير سلبي لضرائب الدخل الفردي، ضرائب أعمال الشركات، ضرائب السلع والخدمات لكن غير معنوي. في المدى الطويل : تأثير سلبي دو دلالة إحصائية فيما يخص ضرائب الدخل الفردي, تأثير موجب ذو دلالة إحصائية فيما يخص ضرائب السلع و الخدمات واثر ايجابي غير معنوي فيما يخص ضرائب أعمال الشركات.
Onakoya Adegbemi Babatunde, Afintinni Oluwatobi	2017	تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي في إفريقيا	إفريقيا	2004-2013	GDP=F (TAXR, FDI, INF)	OLS	وجود اثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعائدات الضرائب

Ibukun and Ogundajo Grace Oyeyemi							
جمال قاسم محمود	2018	اثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي	مجموعة من الدول العربية	1980-2015	كمتغير تابع الناتج الإجمالي المحلي وكمتغير مستقل نمو الكتلة النقدية, نمو الإنفاق الحكومي الرأسمالي, معدل الفائدة, نمو الائتمان المحلي, نمو الإيرادات الضريبية	VAR	للإيرادات الضريبية للدول العربية لها تأثير معنوي إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأجلين القصير والمتوسط.
Jean-François Brun, Gérard Chambas, Jean-Louis Combes	2018	تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي	21 دولة افريقية, 15 دولة آسيوية, 22 دولة أمريكا اللاتينية, 20 دولة متقدمة	1970-1990	LPIB=F (SCOLA, OUVER, INFLA, CONSDEP, GUERRE, TEMPS, FISCA, COMER)	IV	وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل الضريبة الإجمالي على النمو المحلي الإجمالي.
MAHTOU T Samir	2018	التقييم التجريبي لتأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي	الجزائر	1970-2016	LPIB=F (LED, LFBS, LFIN, LFP)	VECM	في المدى الطويل تمثلت في معنوية جميع المتغيرات حيث أن الضرائب على السلع والخدمات لها تأثير سلبي بينما جميع المتغيرات الأخرى لها تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي. بينما في المدى القصير توصلت الدراسة إلى عدم معنوية جميع متغيرات الإيرادات الضريبية
Assi Tano	2019	تأثير	ستة من	1970-	Y= F (IBS,	PSTR	كل المتغيرات غير مفسرة للناتج المحلي

Maxime, Oulai Sieni Toussaint		السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي	دول غرب إفريقيا	2016	IRPP, ICE, IS)		الإجمالي باستثناء الضريبة على التجارة الخارجية لها اثر معنوي موجب
نسمن فطيمة	2020-2021	السياسة المالية بما فيها السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي	الجزائر	1990-2018	PIB = F (RFIS, RHYD)	VAR	كلا المتغيرين معنوية و لهما تأثير سالب
هواري سفيان, نقال فاطمة	2021	دراسة أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي	الجزائر	1990-2019	PIB= F (IMPN, IMPP)	OLS	توصلت النتائج إلى أن الجبائية العادية غير معنوية بينما الجباية البترولية معنوية و لها تأثير موجب.
فيصل شياد	2022	دراسة اثر الضرائب على النمو الاقتصادي و الاستثمار في الدول العربية	عينة من البلدان العربية من بينها الجزائر	2010-2018	LNGDP= F (LNX)	ARDL	متغير إجمالي الإيرادات الضريبية غير معنوي في المدى القصير بينما في المدى الطويل معنوي و ذو تأثير موجب على الناتج المحلي الإجمالي
Ilyas Kays Imamoglu	2023	اثر الإيرادات الضريبية و النمو الاقتصادي	37 دولة تابعة لمنظمة oecd	1995-2020	Y= F (TV, K, L, H, G, TR)	OLS	للضرائب تأثير سلبي مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي في حالة البلدان ذات الدخل المنخفض, إلا انه بما يخص البلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع للضرائب تأثير موجب غير مهم إحصائيا
ABDOULAYE	2023	دراسة أثر السياسة	دولة مالي	1990-2023	$t_croisst = f($	ARDL	يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية للضرائب على الدخل في المدى الطويل و القصير, بينما

,MAIGA AMADOU BAMBA		الضريبية على النمو الاقتصادي			imp_rev,tax_imp, dep_pub, $defic_budg$, ouv_com, $infla$)		يوجد اثر ذو دلالة إحصائية سالب لضرائب الواردات في المدى الطويل

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسات السابقة التي تطرق لها هذا الفصل، استخلصنا ان لضرائب أثر متباين ففي مرة أثر موجب معنوي وفي أخرى أثر سالب معنوي وفي بعض الدراسات يكون الأثر غير معنوي.

الفصل الثالث:

الإطار

التطبيقي

للدراسة

الفصل الثالث: دراسة أثر الضرائب على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها الفصل الأول حول تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي والتطرق الى الدراسات السابقة في الفصل الثاني، سيتم في هذا الفصل محاولة القيام بالتحليل القياسي لأثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022. وذلك من خلال التطرق الى الطرق والأدوات والاختبارات القياسية والاحصائية، وذلك باستخدام برنامج Eviews 12, ولهذا سيتم التطرق أولا الى واقع الضرائب في الجزائر، ثم تحديد متغيرات الدراسة القياسية واختبارهم احصائيا.

المبحث الاول: تشخيص الضرائب في الجزائر

المطلب الأول: تعريف القانون الضريبي وبيان مصادره

1. تعريف القانون الضريبي:

مجموعة من القواعد والقوانين من اجل فرض الضرائب تمتاز بالواقعية (تفرض على شيء واقعي)، عدم الاستقرار (التغيرات المستمرة في القانون) والاستقلالية (القانون الضريبي مستقل عن القوانين الأخرى).

2. مصادر القانون الضريبي:

يعتمد القانون الضريبي على عدة مصادر أهمها:

الدستور: اول مصدر استند عليه القانون الضريبي حيث المادة 78 من التعديل الدستوري لسنة 2016 نصت على ان كل المواطنون متساوون في التكليف الضريبي ويستلزم على كل مواطن (طبيعي او معنوي) أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية.

التشريع: التشريع الضريبي يستند في الجزائر على تنظيم وصياغة الضريبة حيث يعتمد على عدة قوانين :

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون الضرائب غير المباشرة.
- قانون الرسم على رقم الأعمال.
- قانون التسجيل.
- قانون الطابع.
- قانون الإجراءات الجبائية.

الاجتهاد الضريبي: يمكن أن يعطي تفسيرات يلجأ إليها من اجل تعديل القوانين الجبائية وهذا من خلال الاعتماد عليها واعتبارها كمصدر يجب العمل بها.

الاتفاقيات الجبائية الدولية: بين الجزائر وبلدان أخرى وهذا لتفادي الازدواج الضريبي والغش الضريبي.[1]

المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي

✓ **أسباب الإصلاح الضريبي:**

تميز النظام الضريبي في الجزائر بالظرفية إلى غاية 1991, فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية 1971 تم إعادة فرضها سنة 1984.

كذلك رفع ضريبة الأرباح الصناعية التجارية من 50% سنة 1986 الى 55% سنة 1987, وهذا لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية (بحيث انخفض سعر البرميل الواحد من 26.50 دولار امريكي سنة 1985 الى 13.5 دولار امريكي سنة 1986).

ازمة 1986 كان من أحد الأسباب الذي دفع بالجزائر الى القيام بتحويلات اقتصادية مما يفرض عليها نظام ضريبي يتلاءم مع هذا التحول.

كذلك الجمع بين الضرائب النوعية ونظام الضرائب العامة وكثرة النصوص القانونية جعل النظام الضريبي معقد وامتاز بعدم الكفاءة.

[1] دوداح رضوان, 2020-2021 محاضرات في مقياس قانون الضرائب جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية صفحة 03.

اختلال هيكل الإيرادات الضريبية وهذا لكثرة الضرائب المباشرة وزيادة الضغط الضريبي وهذا ما سبب الغش والتهرب الضريبي.

عجز النظام الضريبي بسبب القيود المفروضة على الاستثمار الخاص والحساسية المفرطة اتجاه الاستثمار الأجنبي.[1]

اهداف الإصلاح الضريبي:

وهذا من خلال حصول الضريبة على دور مهم، جديد، مواكب للنظام الاقتصادي الجديد وهذا من خلال دورها في تشجيعها الأنشطة الاقتصادية.

إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال:

- ✓ توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض أسعار الضريبة (حيث ان الدول النامية معروفة بان وعاءها الضريبي ضيق وأسعار مرتفعة وهذا ما يسبب التهرب الضريبي).
- ✓ اسهام الضريبة في القيمة المضافة ذات الأسعار المنخفضة.
- ✓ تحسين الإدارة الضريبية ورقمتنها.
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ترقية الادخار.
- ✓ إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية.
- ✓ محاولة النهوض بالجباية العادية من اجل ضمان تمويل نشاطات الدولة.
- ✓ كذلك تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا مع أنظمة الدول الأخرى.[2]

[1] محمد العلاوي، (2014-2015)، دراسة تحليلية لقواعد وتأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر صفحة 124-125.

[2] محمد العلاوي، مرجع سابق، ص125-128.

المطلب الثالث: تقسيمات الضرائب في النظام الضريبي الجزائري

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- الضريبة على الدخل الإجمالي: حسب القانون رقم 90-36 المؤرخ 31 في سبتمبر سنة 1990 والمتضمن

قانون المالية لسنة 1991. تفرض هذه الضريبة على مجموع الدخل الصافي المحقق من طرف المكلف بالضريبة من مصادر متعددة (الأرباح الصناعية التجارية والحرفية- أرباح المهن غير التجارية- عائدات المستثمرات الفلاحية- الإيرادات المحققة- - الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية– عائدات رؤوسا لأموال المنقولة – المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية).[1]

- الضريبة على ارباح الشركات: حسب قانون الضرائب 136 عرفها بانها ضريبة تمس مجمل المداخيل التي تحققها مجمل الشركات والأشخاص المعنوية بصفة سنوية.[2]

- الرسم على النشاط المهني: انشئ حسب قانون المالية في 1 جانفي لسنة 1996 يعتبر الرسم على النشاط

المهني ضريبة من الضرائب المباشرة التي تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من خلال ادماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط الغير التجاري في رسم واحد يسمى الرسم على النشاط المهني.[3]

[1] دوداح رضوان، نفس المرجع صفحة 12

[2] دوداح رضوان، نفس المرجع صفحة 18

[3] دوداح رضوان، نفس المرجع السابق صفحة22

2. قانون الضرائب الغير المباشرة والرسوم على رقم الاعمال :

- الرسم على القيمة المضافة: من أهم الرسوم غير المباشرة التي تفرضها الدولة تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي، وكذلك الحر. تقوم المؤسسات بتحصيلها على مراحل، ولكن من ستحمل عبئها الكامل المشتري النهائي.[1]

- الرسم الداخلي على الاستهلاك: يفرض الرسم الداخلي على الاستهلاك على المواد التالية (الجعة، السجائر،

السيجار، التبغ، الكبريت، التبغ).

- الرسم على المنتوجات البترولية: يطبق الرسم على المنتوجات البترولية على (البنزين – غاز أويل – غاز البترول السائل – الوقود).كما تحسب قيمة المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك[2].

- قانون الطابع: يخضع لها (الكتابات – العقود – الوثائق المسلمة من طرف السلطات العمومية) سواء كانت محررة بالجزائر أو محررة في الخارج.[3]

[1] أ. سعادة فاطمة الزهرة، د. مسعودي خيرة. (2018)، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري –دارسة تاريخية– مجلّة العلوم الاسلاميّة والحضارة جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد الثامن، صفحة 235.

[2] دوداح رضوان، مرجع سابق ص32

[3] دوداح رضوان، مرجع سابق ص32

المبحث الثاني: الإطار النظري لنموذج المدروس

المطلب الأول: أدوات ووسائل دراسة النموذج

سنحاول القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي. وذلك من خلال بناء نموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات وذلك باستخدام برنامج EVIEWS 12.

يتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة الى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات.

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة كالتالي:

الإطار الزمني للدراسة: سلاسل زمنية تغطي الفترة 1999-2022.

المتغيرات المختارة في الدراسة:

المتغير التابع: النشاط الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجماليGDPP .

المتغير المستقل الأول: الضرائب T معبرا عنها بصافي الضرائب على المنتجات (بالأسعار الجارية للدولار).

المتغير المستقل الثاني: العمل L معبر عنه بنسبة المشاركة في قوة العمل الإجمالي من 15 الى 64سنة.

المتغير المستقل الثالث: راس المال K معبرا عنه بإجمالي تكوين رأسمال الثابت (بالسعار الجارية للدولار)

وبذلك سنتحصل على النموذج الرياضي التالي:

$$GDPt = F(T, L, K).$$

حيث t عدد المشاهدات (1999-2022).

النموذج القياسي:

- **فرضيات النموذج:**

الفرضية العدمية H0 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1999-2022 عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

الفرضية البديلة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1999-2022 عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

المطلب الثاني: دراسة الإستقرارية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية، وبما ان السلاسل الزمنية الخاصة بهذه الدراسة تحتوي على عدد قليل من المشاهدات (n=24) فان اختبار Dickey Fuller GLS هو الأنسب في هذه الحالة، حيث

فرضيات الاختبار كالتالي:

الفرضية العدمية H0 السلسلة الزمنية غير مستقرة عند درجة معنوية$\alpha=0.05$.

الفرضية العدمية H1 السلسلة الزمنية مستقرة عند درجة معنوية $\alpha=0.05$.

النتائج موضحة في الجدول التالي:

الحالات / المتغيرات		المستوى			الفرق الاول			الفرق الثاني		
		القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند α=0.5	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند α=0.5	القرار	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند α=0.5	القرار
GDPP	القاطع IN	-1.25	-1.95	قبول H0 السلسلة غير مستقرة	-4.17	-1.95	رفض H0 السلسلة مستقرة			
	القاطع و اتجاه	-1.38	-3.19	قبول H0 السلسلة غير	-4.39	-3.19	رفض H0 السلسلة مستقرة			

						مستقرة			
T	القاطع IN	-1.04	-1.95	-3.33	قبول H0 السلسلة غير مستقرة	-1.95	رفض H0 السلسلة مستقرة		
	القاطع و اتجاه	-1.76	-3.19	-3.59	قبول H0 السلسلة غير مستقرة	-3.19	رفض H0 السلسلة مستقرة		
K	القاطع IN	-1.17	-1.95	-2.97	قبول H0 السلسلة غير	-1.95	رفض H0 السلسلة		

				مستقرة			مستقرة		
	القاطع و اتجاه	-1.38	-3.19	قبول H0 السلسلة غير مستقرة	-3.45	-3.19	رفض H0 السلسلة مستقرة		
L	القاطع IN	-2.67	-1.95	رفض H0 السلسلة مستقرة					

	القاطع و اتجاه	-3.62	-3.19	رفض H0 السلسلة مستقرة						

نلاحظ من خلال الجدول رفض الفرضية الصفرية بالنسبة للمتغير (L) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تقول بان السلسلة مستقرة وبالتالي السلسلتين مستقرتين عند المستوى.

في حين فيما يخص المتغيرات الباقية (GDPP, K وT) قبول الفرضية العدمية وهذا يعني القيام باختبار استقرارها عن الفرق الأول حيث تبين بعد الاختبار ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة

بما انه يوجد تباين في إستقرارية المتغيرات حيث ان بعضها مستقر عند المستوى والبعض الاخر مستقر عند الفرق الأول فسيتم اللجوء الى طريقة ARDL الذي يعتبر نموذج ديناميكي يعمل بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات التي تختلف في درجة التكامل بشرط تكون متكاملة من الدرجة الأولى وعند المستوى وليس متكاملة من الدرجة الثانية.

المبحث الثالث: تقدير النموذج ومناقشته

المطلب الأول: صياغة معادلة النموذج

- **تحديد فترة الابطاء المثلى من خلال اختبار Schwarz information criterion (SC)**

الشكل(1): نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous3
2+ variables : GDPP K T L
Exogenous variables : C
Date : 05/15/24 Time : 22 :02
Sample : 1999 2022

Included observations : 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-305.6943	NA	75789935	29.49470	29.69365	29.53787
1	-244.5412	93.18569*	1066786.*	25.19440	26.18918*	25.41029
2	-231.7050	14.66999	1759945.	25.49571	27.28632	25.88432
3	-204.3222	20.86307	1083192.	24.41164*	26.99807	24.97296*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE : Final prediction error
AIC : Akaike information criterion
SC : Schwarz information criterion
HQ : Hannan-Quinn information criterion

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

من خلال الجدول نلاحظ ان فترة الابطاء المثلى هي 1.

- **اختبار التكامل F Bounds test**:

فرضيات الاختبار:

الفرضية العدمية H0: عدم وجود تكامل مشترك طويل الاجل عند درجة معنوية 5%.

الشكل(2):نتائج اختبار التكامل F Bounds test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.950782	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

			Finite Sample:	
Actual Sample Size	23		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample:	
			n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

F-statistic=4.95>3.67

ومنه رفض الفرضية الصفرية وبالتالي يوجد تكامل مشترك طويل الاجل.

- **اختبار معنوية حد الخطأ:**

الفرضية العدمية: المعلمة معنوية عند درجة إحصائية 5%.

الشكل(3): نتائج اختبار معنوية حد الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/24 Time: 22:38
Sample: 1999 2022
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(K)	75.75422	7.808268	9.701796	0.0000

D(L)	-76.61544	57.03792	-1.343237	0.1979
CointEq(-1)*	-0.573287	0.103061	-5.562588	0.0000

R-squared	0.824304	Mean dependent var	119.1174
Adjusted R-squared	0.806734	S.D. dependent var	559.8179
S.E. of regression	246.1072	Akaike info criterion	13.97052
Sum squared resid	1211375.	Schwarz criterion	14.11863
Log likelihood	-157.6610	Hannan-Quinn criter.	14.00777
Durbin-Watson stat	1.700935		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

Prob=0<0.05 وبالتالي قبول الفرضية العدمية, معلمة حد الخطأ مفسرة احصائيا عند 0.05.

لدينا CointEq (-1) =-0.57 ومعنوية يعني ان يوجد تصحيح من المدى القصير الى المدى الطويل بسرعة تصل الى 57.32.

- **معادلة المدى القصير والطويل:**

✓ معادلة المدى القصير:

الشكل(4): مخرجات معادلة المدى القصير من خلال نموذج ARDL.

Dependent Variable: GDPP
Method: ARDL
Date: 05/15/24 Time: 22:43
Sample (adjusted): 2000 2022
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): K L T
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPP(-1)	0.426713	0.135292	3.154019	0.0061

K	75.75422	15.46401	4.898744	0.0002
K(-1)	-64.72379	8.968607	-7.216704	0.0000
L	-76.61544	78.75946	-0.972778	0.3451
L(-1)	-127.2502	76.06463	-1.672922	0.1138
T	57.69394	86.55179	0.666583	0.5145
C	10021.30	4345.230	2.306277	0.0348

R-squared	0.961937	Mean dependent var	3827.226
Adjusted R-squared	0.947663	S.D. dependent var	1202.750
S.E. of regression	275.1562	Akaike info criterion	14.31834
Sum squared resid	1211375.	Schwarz criterion	14.66393
Log likelihood	-157.6610	Hannan-Quinn criter.	14.40526
F-statistic	67.39228	Durbin-Watson stat	1.700935
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

من خلال الجدول:

$$GDPPt = 10021.30 + 0.426713\ GDPP_{t-1} + 75.75422K - 64.72379\ K_{t-1}$$

$$-76.67544L - 127.2502L_{t-1} + 57.69394T$$

من خلال المعادلة نلاحظ تأثير سلبي غير معنوي للعمل وتأثير إيجابي غير معنوي للضرائب ومعنوي رأس المال.

قيمة معامل التحديد R بلغت 0.96 وهذا يعني المتغيرات المدرجة في النموذج تفسر 96% من المتغير التابع.

قيمة فيشرF stat بلغت 67.39 والقيمة المعنوية Prob F = 0<0.05 وهذا يعني قبول الفرضية العدمية وبالتالي النموذج مفسر احصائيا عند قيمة معنوية 5%. (الفرضية العدمية تقول: النموذج مفسر احصائيا ومعنوي عند قيمة معنوية 5%).

قيمة دربن-واتسون DW بلغت 1.7 وهي تقع في منطقة قبول H_0 (1.65-2.35) وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء عند درجة معنوية 5%. (الفرضية العدمية: عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء عند درجة معنوية 5%.)

0	DL	DU	2	DU-4	DL-4
0	1.1	1.65	2	2.35	2.9

✓ معادلة المدى الطويل:

الشكل (5): مخرجات معادلة المدى الط من خلال نموذج ARDL.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
K	19.24070	23.10631	0.832703	0.4173
L	-355.6086	172.7878	-2.058066	0.0563
T	100.6372	156.9361	0.641262	0.5304
C	17480.44	7906.559	2.210879	0.0420

EC = GDPP - (19.2407*K -355.6086*L + 100.6372*T + 17480.4433)

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

$$GDPP= 17480.44 +19.24070K -355.6086L +100.6372T$$

نلاحظ من خلال معادلة المدى الطويل انه يوجد أثر إيجابي غير معنوي لكل من الضرائب وراس المال بينما العمل له أثر سلبي معنوي.

المطلب الثاني: اختبار النموذج

- اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

الفرضية العدمية: النموذج يخضع لتوزيع الطبيعي عند درجة معنوية 5%.

الشكل (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ.

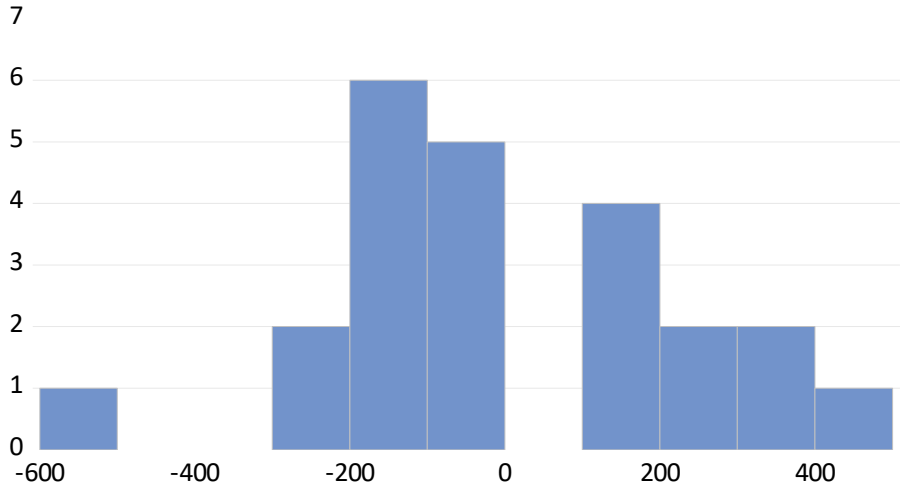

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

Prob JP=0.94>0.05

وبالتالي قبول الفرضية العدمية وبالتالي حد الخطا يخضع لتوزيع الطبيعي عند درجة معنوية 5%.

- **اختبار ثبات التباين ARCH الخاص بنموذج ARDL**:

الفرضية العدمية: ثبات التباين عند درجة معنوية 5%.

الشكل (7): نتائج اختبار ثبات التباين ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.909207	Prob. F(1,20)	0.3517
Obs*R-squared	0.956639	Prob. Chi-Square(1)	0.3280

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

Prob F=0.35>0.05

قبول الفرضية العدمية وبالتالي النموذج يخضع لثبات التباين وخال من المشاكل عند درجة معنوية 5%.

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي BG**:

الفرضية العدمية: لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي عند درجة معنوية 5%.

الشكل (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.713896	Prob. F(2,14)	0.2159
Obs*R-squared	4.523764	Prob. Chi-Square(2)	0.1042

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

0.05<0.021

وبالتالي قبول الفرضية العدمية لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي عند درجة معنوية 5%.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج خلال فترة الدراسة:**

الشكل (9): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج.

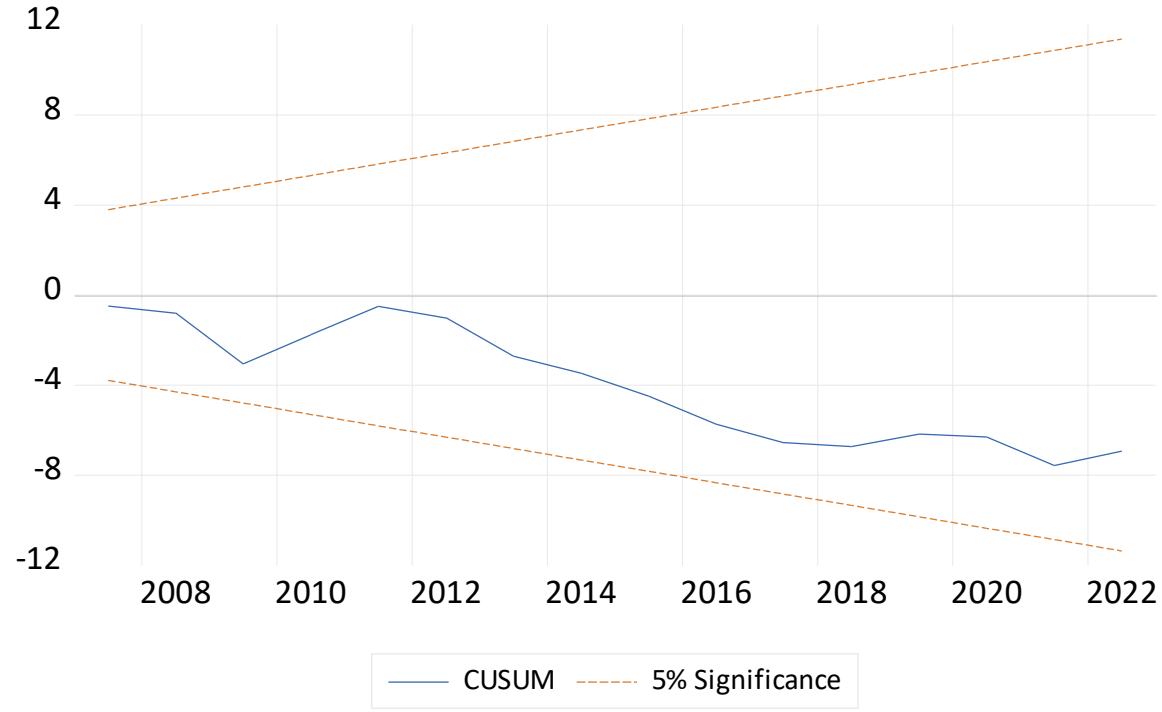

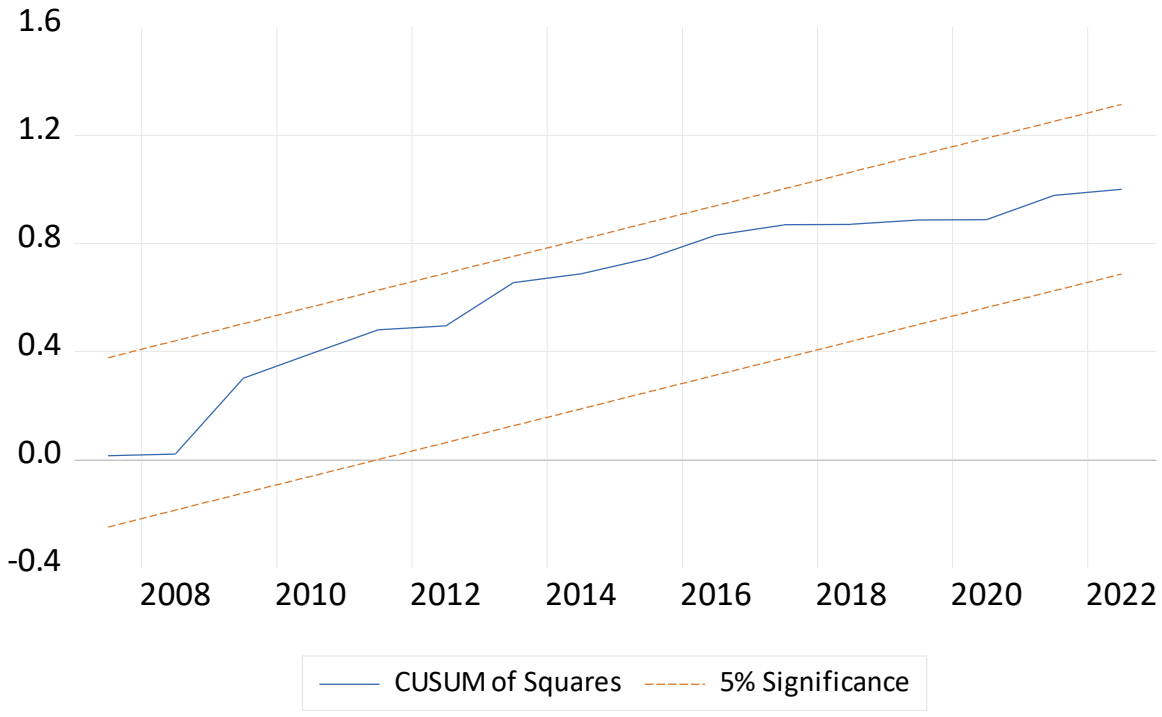

من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews12.

في الحالتين المنحنى يقع ضمن مجال 2σ اذن معلمات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

بعد الدراسة القياسية للنموذج الخاص بأثر الضرائب على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2022 حيث توصلنا الى النتائج التالية:

- في المدى القصير:

✓ أثر غير معنوي للضرائب بالرغم من العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والضرائب المعبر عنها بصافي الضرائب على المنتجات بقيمة 57.69.

✓ أثر سلبي غير معنوي للعمل المعبر عنه بنسبة المشاركة في قوة العمل الإجمالي من 15الى 64 سنة.

✓ أثر إيجابي معنوي لراس المال المعبر عنه بإجمالي تكوين راس المال الثابت.

- في المدى الطويل:

✓ أثر إيجابي غير معنوي للضرائب على النمو الاقتصادي.

✓ أثر إيجابي غير معنوي لراس المال على النمو الاقتصادي.

✓ أثر إيجابي معنوي للعمل على النمو الاقتصادي.

خاتمة:

بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة الأخيرة على النظام الضريبي الا ان هناك نقص في النظام الضريبي وهدا ما يظهر من خلال الدراسة القياسية حيث تم التوصل الى ان الضرائب لها تأثير موجب غير معنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1999-2022.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

في الختام يمكن القول ان للضرائب أهمية بالغة، من خلال اسهامها في تمويل الخزينة العمومية والموازنة العامة للاقتصاد، من خلال السياسة المالية المتبعة للدولة وهذا ما بينه الجانب النظري للدراسة.

هذا ما دفع الجزائر للإصلاح الضريبي بعد الازمة التي تعرضت لها الدولة في 1986, تبدل جهد في وضع سياسات واصلاحات جديدة مواكبة للتحولات الاقتصادية التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية، ومن بينها الإصلاحات الضريبية.

إلا أنه بعد الدراسة القياسية من خلال نموذج ARDL لأثر الضرائب (معبرا عنها بصافي الضرائب على المنتجات) على النمو الاقتصادي (معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، تبين ان للضرائب أثر موجب غير معنوي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2022.

مراجع:

دراسات عربية:

1) صحراوي جمال، أثر الإصلاح الضريبي على تمويل العجز الموازي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة الشلف 2007

2) عبد الناصر نور – نائل حسن عدس – عليان الشريف -الضرائب ومحاسبتها -دار المسيرة – عمان 2008

3) حميد النهري بن محمد – المدخل لدراسة النظرية العامة للضريبة والسياسة الجبائية -سليكي اخوين – طنجة 2018-

4) فيصل شياد، أثر الضرائب على النمو الاقتصادي الاستثمار في الدول العربية-دراسة تحليلية قياسية-، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 1(2022)، جامعة البليدة،

5) عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، المحاسبة الضريبية 1، ط، دار وائل للنشر، عمان، الاردن،2008، ص .10

6) حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2005، ص -21. 22

7) عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، مرجع سبق ذكره، ص -10. 11

8) أحمد عبد العزيز الشرقاوي «السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية «، معهد التخطيط القومي، 1981،

9) عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار الجزائر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط،1 ،2011

10) نقال فاطمة، هواري سفيان، أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 11 / العـدد: 04 (جولية 2021)

11) محمد لعلاوي دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

12) فضيلة ملواح وعلى مكيد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018(تاريخ النشر 01/ 06/ 2020

13) محي الدين حمدان «حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009

14) أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي «، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

15) محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و- ECMدراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980-2017)

16) مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-»، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007

17) حربي محمد موسى عريقات «مبادئ الاقتصاد—التحليل الكلي "، دار وائل للنشر. جامعة الإسراء- الأردن، الطبعة الأولى، 2006

18) أ.د/ ساطور رشيد دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط. مجلة الثرات جامعة الجلفة العدد العاشر شهر ديسمبر سنة 2013

19) كمال قسول وعبد الخالق اودينة مؤشرات النمو الاقتصادي إطلالة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1960-2021) مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير «، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد ،1 العدد ،1 ديسمبر 2022

20) عبد الباسط وفا،" النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

21) ميشيل تودارو (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.

22) مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم – الجزائر، 2017 -2018.

23) ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة) 2013-1980،) مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس – الجزائر 2016/2015.

24) امين حواس نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر، 2021.

25) زكريا مسعود. خليفة عز. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و- ECMدراسة قياسية للفترة دراسة قياسية للفترة (1980-2017) مجلة التنمية والاستشراف للبحوث مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد 04 العدد: 07 – ديسمبر 2019.

26) محمد عباس المحرزي اقتصاديات الجباية والضرائب دار هومة الطبعة الرابعة الجزائر 2008.

27) عبد الغفور ابراهيم أحمد «مبادئ الاقتصاد والمالية العامة «، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

28) فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.

29) فيصل شيدا أثر الضرائب على النمو الاقتصادي والاستثمار في الدول العربية: دراسة تحليلية قياسية جامعة البليدة مجلة دراسات جبائية المجلد ،11 العدد 1 2022.

30) دوداح رضوان, 2020-2021 محاضرات في مقياس قانون الضرائب جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية صفحة 03.

31) سعادة فاطمة الزهرة، د. مسعودي خيرة. (2018)، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري – دارسة تاريخية–مجلّة العلوم الاسلاميّة والحضارة جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد الثامن.

دراسة اجنبية:

32) 1 M.Todaro, Economic Development, Seventh Edition Addison-Westey, 2000.